النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 2013 المجلد 43 العدد 001

منظمة العفو الدولية

قوة لا تتزعزع

مواصلة النضال من أجل حقوق الإنسان، في 2012 وما بعد ذلك

في هذا العدد

من النشرة الإخبارية

قصة الغلاف: هذه الجدران تستطيع الكلام

أمل للمستقبل: رسوم وعبارات حائطية على جدار شارع محمد محمود، بالقرب من ميدان التحرير. فمنذ بدء الانتفاضة في 2011، استخدم الفنانون الجدار كلوحة رسم للتعبير عن أنفسهم. شاهد المزيد في قصتنا المصورة على **الصفحتين 10-11**

حقوق الإنسان في عام

نظرة إلى الخلف على التحديات والنجاحات خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. **الصفحات 4-7**

عشر سنوات من الإساءة لحقوق الإنسان

مضى على احتجاز مصعب عمر المضوني في مركز الاعتقال في غوانتانامو عقد من الزمن- ولم توجه إليه تهمة بارتكاب أي جرم في أي وقت من الأوقات. **الصفحتان 8 -9**

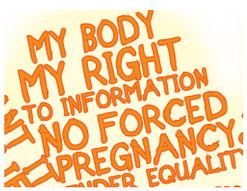

جسدي حقوقي

المحامية الأرجنتينية **سابرينا فرايدمان** توضح أسباب أن اللحظة الراهنة مناسبة تماماً لوضع الحقوق الجنسية والإنجابية على جدول الأعمال الدولي. **صفحة 12**

مكافحة النار بالنار

قوات الأمن النيجيرية تقتل المدنيين باسم مكافحة الإرهاب. **صفحة 14**

مسألة حقيقة وعدالة

أنغخانا نيلافاجيت تصف نضالها المثمر من أجل العدالة عقب اختطاف زوجها، محامي حقوق الإنسان سومتشاي نيلافاجيت. **الصفحتان 16-17**

«ينبغي للعالم أن يعرف»

محنة الأجانب المحاصرين في ليبيا ما بعد القذافي. **الصفحة 18**

لا سقف ولا جذور

ما زال الهايتيون يعيشون في الخيام عقب ثلاث سنوات من زلزال 2010 المدمّر، ويواجهون الآن الإخلاء القسري. **الصفحة 19**

مناشدات عالمية

بادر إلى القراءة والتوزيع والتحرك – انظر الملحق الداخلي

في هذا العدد أيضاً

جدول الأعمال ومطلع النشرة (**الصفحتان 2-3**)، مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان (**الصفحة 13**)، العدالة للمناطق القبلية في باكستان (**الصفحة 15**)، وقعوا بطاقاتنا البريدية وارسلوها (**قسائم مرفقة**).

الحصول على النشرة الأخبارية

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org/en/stay-informed/enewsletters/the-wire

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/ 24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2013 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية www.amnesty.org

© Amnesty International Ltd

رقم الوثيقة: NWS 21/001/2013 Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات WIRE, Editorial and Publishing Programme, Amnesty International International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© Amnesty International

© Amnesty International (Photo: Adam Podhola)

«الوقت ينفد: افتحوا الكتب المغلقة»: ناشطون يطالبون بوضع حد للتمييز ضد أطفال الروما في المدارس. هرم من الكتب المدرسية مكبل بالجنازير خارج وزارة التعليم التشكية في براغ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.

هذا العدد من «النشرة الإخبارية» مكرس للقوة التي لا تعرف الكلل. لاتخاذ المواقف التي لا تتزعزع، مهما طال الزمن على الأشياء حتى تتغير. فقصتنا الإخبارية «أخطاؤنا وحقوقنا في 2012» (الصفحات 4-7) تتضمن بعض القمم وبعض الانتكاسات على صعيد العالم خلال السنة الماضية، وتبيِّن الدور الحيوي الذي يقوم به الناشطون في الإبقاء على اضطرام الشعلة، حتى في أحلك الأوقات. تماماً مثلما يفعل فنانو الشوارع في مصر، الذين يضيئون جدران الحواري الرمادية برؤاهم الملونة في المقاومة والأمل، حيث قتل العديد من المحتجين السلميين في 2011 (أنظر الصفحتين 10-11). وكما تبيِّن قصة أنغخانا نيلافاجيت (الصفحتان 16-17)، التي غدا الكفاح من أجل حقوق الإنسان بالنسبة لها لعبة طويلة الأجل. وفي بعض الأحيان، يحالفنا النجاح.

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

مهرجان التوعية السينمائي، تورونتو

شهد مهرجان الفرع الكندي لمنظمة العفو للتوعية السينمائية، الذي جرى تنظيمه في تورنتو، في نوفمبر/تشرين الثاني، عرض 12 فلماً حول حقوق الإنسان، بينها الفلم المشهور أطفال النمر المرقط (أنظر عدد مايو/أيار – يونيو/حزيران 2012 من النشرة الإخبارية)، وكذلك فلم «إنها بنت» حول التمييز بين الجنسين. ويهدف المهرجان، الذي نظمه وأداره متطوعون، إلى التوعية بحقوق الإنسان – بينما كان نحو 90 بالمائة من الجمهور الذي حضر العروض من غير أعضاء منظمة العفو الدولية. وولّد المهرجان مئات التواقيع على المناشدات وعلى بطاقات التحرك البريدية لحملاتنا.

إطّلع على المزيد من الموقع: bit.ly/reel-fest

الشبكة السينمائية لحقوق الإنسان

«الشبكة السينمائية لحقوق الإنسان» شراكة تضم 33 مهرجاناً سينمائياً مستقلاً من مختلف أنحاء العالم. وبين الفعاليات التي تغطيها «مهرجان عالم واحد السينمائي» في براغ، بجمهورية التشيك (4 – 13 مارس/آذار 2013)، و«مهرجان أفلام ذات قيمة السينمائي» في لاهاي (21-27 مارس/آذار 2013). وأحد البرامج الرئيسية في مهرجان «أفلام ذات قيمة»، فلم منظمة العفو الدولية المتقدم للمسابقة «مسألة تحرك»، ويشيد بفضل المدافعين الطليعيين عن حقوق الإنسان. كما يشكل المهرجان ملتقى للفعاليات والتحركات والبرامج التعليمية.

يمكنكم الاطلاع على المزيد في هذا الشأن من الموقع: bit.ly/movies-matter

ما برحت الدولة التشيكية تخذل الروما في التعليم

أطلقت منظمة العفو و«المركز الأوروبي لحقوق الروما» تقريراً مشتركاً بعنوان «خمس سنوات أخرى من الظلم: فصل في التعليم لأبناء الروما في جمهورية التشيك». وبنى الناشطون أثناء احتفال الإطلاق هرماً بارتفاع 1.5 متر استخدمت فيه مئات الكتب المغطاة بالسلاسل، إشارة إلى التمييز ضد الروما في نظام التعليم التشيكي (أنظر الصورة على الصفحة 1). ويصادف إطلاق التقرير الذكرى الخامسة لإصدار «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» حكمها الذي قضت فيه بأن جمهورية التشيك قد مارست التمييز ضد أطفال الروما بوضعهم في مدارس خاصة تعلم مناهج دراسية أدنى مستوى.

إقرأ التقرير من bit.ly/Czech-roma-2012، وبادر بالتحرك على الموقع: www.changeit.cz

تحديث بشأن عقوبة الإعدام

على جدول أعمال البرلمان في بنين اليوم مقترح لإلغاء جميع الأحكام المتعلقة بعقوبة الإعدام في التشريع الوطني. وأصبحت البلاد، في يوليو/تموز 2012، الدولة العضو 75 في «البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية». وقد التزمت باتخاذ جميع التدابير لإلغاء عقوبة الإعدام فوق جميع الأراضي التابعة لولايتها القضائية، ولوقف جميع عمليات الإعدام. كما صدقت منغوليا، في 2012، على «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، ووقّعت مدغشقر على البروتوكول. وعلى نطاق العالم بأسره، وصل عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم 97 دولة. أما بنين ومدغشقر ومنغوليا فهي ضمن قائمة من 35 دولة أخرى ألغت عقوبة الإعدام في الواقع الفعلي، وتشكل القدوة لدول أخرى كي تحذو حذوها.

> «إن الشرف يُلزم الاتحاد الأوروبي، الذي حاز في الآونة الأخيرة على جائزة نوبل للسلام، بأن يضمن الحماية للاجئين الذين يفرون من سورية. ففي الوقت الراهن، لم يسع إلى طلب الحماية في أوروبا سوى جزء صغير من اللاجئين السوريين، بينما يستضيف جيران سورية المباشرين أعداداً تفوق بمرات عديدة من طلبوا الحماية في الاتحاد الأوروبي».
>
> **نيكولاس بيغر، مدير مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية**

مظهر جديد لمدونة النشرة الحية

النشرة الحية – عادت إلى الصدور على شبكة الإنترنت المدونة العالمية لحقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية، بكتابها الذين يسهمون فيها من كافة أنحاء العالم. إقرأوا فيها القصص التي تقف وراء أبحاثنا وحملاتنا، والتقارير «الميدانية» من أماكن نزورها، وقصص الأشخاص الذين نعمل من أجلهم ومعهم.

زوروا موقعنا: livewire.amnesty.org

شريط فيديو لأنيش كابور بأسلوب «غانغنام»

أعد النحات أنيش كابور، بالتعاون مع فنانين مرموقين آخرين وناشطين من منظمة العفو، شريط فيديو بأسلوب «غانغنام» دعماً للفنان الصين آي ويه ويه. وقد عرض الشريط على شاشة تلفزيون بي بي سي ولدى هيئات فنية مهمة أخرى في شتى أنحاء العالم.

شاهد الفيديو على الموقع: bit.ly/kapoor-gangnam

ملاحظات من الميدان

الكويت على مفترق طرق

درويري دايك (وسط الصورة) في الكويت يناقش محاكمة ناشطين في ميدان حقوق الإنسان مع محاميهم.

بقلم الباحث درويري دايك

«ستسوّي حكومتي وضع الأشخاص ‹البدون› خلال خمس سنوات». هذا ما تعهد به رئيس وزراء الكويت، جابر المبارك الأحمد الصباح، وهي يحتسي الشاي الحلو في قصره الأنيق المحاذي للشاطئ، أثناء زيارة قمنا بها في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

كنا نناقش حالة انعدام الجنسية بالنسبة «للبدون»، العالقين في اللامكان دونما هوية، والذين يعانون من التمييز كلما سعوا إلى الحصول على الخدمات الأساسية، في واحدة من أغنى دول العالم. (أنظر عدد سبتمبر/ايلول- أكتوبر/تشرين الأول 2012 من النشرة الحية)

بيد أن وضع حد للتمييز ضد «البدون» بدا أحد أسهل التحديات التي تواجه السلطات الكويتية. فقبل لقائنا بثلاثة أيام، كان عضو البرلمان السابق، مسلّم البرّاك، قد انتقد بصورة سلمية حاكم الكويت، الأمير، أثناء مظاهرة ضخمة. وانتهت التظاهرة بتلقي نجل سياسي سابق نصيباً من الضرب وباعتقاله. وعقب ساعات من لقائنا مع رئيس الوزراء، تابعنا مظاهرة أخرى، وهذه المرة لنشاهد اعتقال عضوين سابقين في البرلمان.

عندما قمنا بتحية البرّاك وسط الجمهور، تدافع مئات الكويتيون والكويتيات نحونا ليحيطوا بنا على نحو أثار مشاعرنا، بينما تعالت صيحاتهم المنادية بالشفافية وبحرية التعبير. كانت الأمور واضحة تماماً بالنسبة للجمهور، بينما ساد وسط الحشد جو احتفالي. رغم ما تولد لدي من خشية من أن التعطش للسلطة، بالنسبة للبعض، يتجاوز بكثير، كما بدا لي، عطشهم إلى العدالة.

ومع تنامي الاحتجاجات خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، تضاعفت القوة التي راحت تستخدم لسحقها. فقُبض على العديد من المتظاهرين، بمن فيهم البرّاك نفسه. وجاء الرد الحكومي على نحو يناقض كل الضمانات لحرية التجمع السلمي التي تعهد بها لنا رئيس الوزراء ليس قبل أكثر من أسبوعين فقط.

أذكر كيف ألقى ممثل للمجتمع المدني الكويتي المتنامي أمامي على الطاولة بانفعال عبوات الغاز المسيل للدموع الفارغة، وطلقات الرصاص المطاطي، وأغلفة القنابل الصوتية، ليصف لي وهو يلتقط أنفاسه كيف ألقت قوات الأمن هذه العبوات، ومثلها كثير، وسط الجمهور المسالم. وبدت عصبيته مفارقة صارخة ملفتة للنظر بالمقارنة مع الكياسة المسترخية للقصر الحكومي الذي لقينا فيها الترحيب الحار كضيوف في اليوم نفسه.

إن منظمة العفو الدولية جزء من ائتلاف يضم هيئات لحقوق الإنسان تزدهر باطراد في الكويت وتدعو إلى تمتع كل إنسان في الكويت بحرية التجمع والتعبير. ونحن بدورنا نحث قوات الأمن على عدم استخدام القوة غير المشروعة أثناء مواكبتها للمظاهرات. فاحترام حقوق الإنسان وإعمالها يجب أن يكون في صلب جهود السلطات لمواجهة التحديات التي تعترض سبيل الكويت ونحن ندخل سنة 2013 الجديدة.

رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

سوريا بالأرقام

أدى استمرار العنف إلى فقد ما يربو على 29,500 إنسان حياتهم، بينما خلّف وراءه 1.2 مليون من النازحين داخل البلاد.

بلغ عدد من سجلوا كلاجئين ومن ينتظرون التسجيل، في الدول المجاورة، ما يربو على 500,000 لاجئ، حتى ديسمبر/كانون الأول 2012.

وفقاً للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، تلقى الاتحاد الأوروبي 16,500 طلب لجوء من سوريين ما بين يناير/كانون الثاني 2011 وأغسطس/آب 2012.

تصوير عقوبة الإعدام

ستقدم الفرقة المسرحية «مسرح بيلاروس الحر» عروضاً جديدة لمسرحيتها «مطبخ النفايات»، التي تتخذ من عقوبة الإعدام موضوعاً لها، في 2013. وتصوّر المسرحية بصورة نابضة بالحياة، وعلى نحو غرائبي، القسوة الكامنة في هذه الممارسة.

وللإعداد للمسرحية، قامت الفرقة بجولة في غانا وماليزيا وتايلاند لاستكشاف الموضوعات المشتركة المتعلقة بعقوبة الإعدام، وبتنظيم ورشات عمل حول سبل إسهام المسرح في إلغاء العقوبة. وقدم الدعم للجولة برنامج الإغاثة للفرع السويسري لمنظمة العفو الدولية، الذي يقدم المساعدة المالية للأفراد والمنظمات التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. للاطلاع على تحديثات بشأن الفرقة على «الفيسبوك»، يرجى زيارة: bit.ly/Belarus-theatre.

الحق والباطل... في 2012

شهدَ عام 2002 الحكم الأول على الإطلاق الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية، حيث حُكم على توماس لوبانغا بالسجن لمدة 14 سنة بسبب ارتكابه جرائم حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن هذا القرار التاريخي – الذي صدر بعد مرور 18 عاماً على بدء حملة منظمة العفو الدولية من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية – لم يشمل سوى بعض الجرائم المزعومة التي ارتكبتها جماعة لوبانغا المسلحة، كما أنه جاء في عامٍ أصبح فيه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية عالقاً في دوامة المزيد من العنف وانعدام الأمن.

ويُظهر هذا الحكم أننا نُحدث فرقاً في هذا العالم فعلاً، ولكننا يجب ألا نغمض عيوننا عما يحدث، بل يجب أن نقوم دائماً بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وإبرازها والاحتجاج على ارتكابها، وأن نطالب بإحقاق العدالة. ومفتاح ذلك يكمن في ديمومة القدرة على التحمل.
وبقدوم عام 2013 تنتظرنا تحديات عالمية جديدة، **وسنتصدى لهذه التحديات**.

© REUTERS/Denis Sinyakov

يناير/كانون الثاني 2012: المجموعة الروسية الراديكالية للدفاع عن المرأة «بوسي رايت» تغني إحدى أغنياتها في الساحة الحمراء، بموسكو، احتجاجاً على سياسات الرئيس فلاديمير بوتين. وأدى عرض احتجاجي آخر إلى حبس عضوات الفرقة الثلاثة في أغسطس/آب. وأفرج عن واحدة منهن في أكتوبر/تشرين الأول؛ بينما لا تزال اثنتان من عضوات الفرقة في السجن.

يناير/كانون الثاني

يطلُّ عام 2012 بمستوى مرتفع من العمل، مع قيام النشطاء بإرسال 1,378,962 مناشدة ضمن حملة «اُكتب من أجل الحقوق»، أرسلها أشخاص من 78 بلداً. « قلتُ إنني سأكتب 20 رسالة، ولكنني لم أستطع التوقف عن الكتابة.»، سوي ستراود من كندا، التي كتبت 41 رسالة.

منغوليا تصبح الدولة الرابعة والسبعين التي تلغي عقوبة الإعدام، والرئيس إلبغدوري تساخيا يقدم الشكر لمنظمة العفو الدولية على الدعم الذي قدمته في سبيل تحقيق هذه الخطوة الحيوية.

ضحايا الزعيم الهايتي الأسبق جان كلاود دوفاليه يتلقون ضربة أخرى مع قيام الحكومة بإسقاط الدعوى الجنائية المرفوعة ضد «الرئيس مدى الحياة» المتهم بارتكاب عمليات تعذيب واختفاء وإعدام خارج نطاق القضاء في الفترة بين عام 1971 وعام 1986.

في السنغال يسقط ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى نتيجة لقيام قوات الأمن بقمع المحتجين ضد اقتراح منح الرئيس عبدالله وادي ولاية ثالثة.

فبراير/شباط

النزاع في سوريا يزداد سوءاً مع شن القوات المسلحة هجوماً عسكرياً واسع النطاق على مدينة حمص.

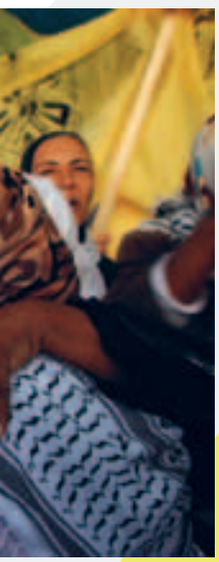

في الولايات المتحدة الأميركية، جوني كمهي وارين، البالغ من العمر 43 عاماً، يصبح الضحية رقم 500 لاستخدام مسدسات الصعق الكهربائي، إثر قيام شرطي في دوثان بولاية ألباما بصعقه مرتين على الأقل بمسدس الصعق الكهربائي، مما أدى إلى مقتله.

يقضي ما لا يقل عن 100 شخص من النازحين داخلياً نحبهم نتيجة للبرد أو المرض في مخيمات اللاجئين في العاصمة الأفغانية كابول وحدها.

نشطاء يُمطرون السلطات بآلاف الرسائل بالفاكس، ضمن «الإغراق برسائل الفاكس» من أجل نورما كروز ومجتمع سان خوسيه دي أبارتادو للسلم في كولومبيا. «إننا لا نعرف بعضنا بعضاً، ونحن من أماكن متباعدة، بيد أن هذا يُظهر أن التضامن واحترام الحياة يتخطيان كل المسافات والبروتوكولات». من رسالة مجتمع السلم إلى النشطاء.

مارس/آذار

الحكم على رجل غواتيمالي بالسجن لمدة 6060 سنة بتهمة اشتراكه في مذبحة وقعت في قرية «دوس إريس»، أسفرت عن مقتل أكثر من 250 شخصاً في يوليو/تموز 1982.

وقوع انقلاب عسكري في العاصمة المالية بماكو يؤدي إلى إغراق البلاد في أتون حقبة من الخطر وانعدام الأمن.

أبريل/ نيسان

قضاة دوليون في لاهاي يجدون الرئيس الليبيري تشارلز تيلر مذنباً بتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب إبان الحرب الأهلية في سيراليون. «إن الحكم الذي صدر اليوم إنما يرسل رسالة مهمة إلى كبار المسؤولين في الدولة مفادها بأنك «بغض النظر عمَّن تكون وعن المنصب الذي تحتله، فإنه سيتم تقديمك إلى ساحة العدالة عن الجرائم التي ترتكبها». بريما عبدالله الشريف، مدير فرع منظمة العفو الدولية في سيراليون.

في إيران تبدأ الرئيسة التنفيذية لمركز المدافعين عن حقوق الإنسان نرجس محمدي قضاء حكم بالسجن لمدة ست سنوات في سجن إيفين بطهران كسجينة رأي.

الفاكس الذي أرسلناه من أجل جوهان تتريسا في إندونيسيا، ضمن «الإغراق برسائل الفاكس»، يرفع عدد الفاكسات التي ارسلتموها إلى أكثر من 15,000 فاكس.

© IRFS

رجل شرطة بملابس مدنية يعتقل أحد مؤيدي المعارضة أثناء احتجاج مناهض للحكومة في وسط باكو، أذربيجان، قبيل مسابقة يوروفيجين للأغاني، التي نظمت في المدينة في مايو/أيار.

مايو/أيار

الشرطة في العاصمة الأذربيجانية باكو تستخدم العنف لفض احتجاجيْن سلميْن دعت إليهما جماعتان معارضتان قبل افتتاح مسابقة الأغاني «يوروفيجين».

في كندا تقوم الشرطة بتطويق محتجين سلميين في مختلف أنحاء إقليم كوبيك بعد إقرار القانون الجديد رقم 78 المثير للجدل. ويفرض القانون سلسلة من القيود على المظاهرات العامة، من بينها الاشتراط على منظمي الاحتجاجات تقديم طلبات للحصول على موافقة مسبقة قبل تنظيم مجموعات تزيد على 50 شخصاً. وفي 23 مايو/أيار وحده قبضت الشرطة على نحو 700 محتج في مدن عدة.

رجلان يضرمان النار في نفسهما في لهاسا بالتبت احتجاجاً على الحكم الصيني. وتشكل هذه الحادثة واحدة من العديد من حوادث إضرام النار بالنفس من قبل التبتيين على مدار العام.

© AP Photo/Vincent Yu

أقارب السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يحتفلون في مايو/أيار 2012 بتعليق 2,000 سجين إضرابهم عن الطعام الذي استمر شهراً واحداً، وذلك عقب موافقة إسرائيل على تحسين ظروف سجنهم، بما في ذلك باستئناف السماح بالزيارات العائلية.

© MAHMUD HAMS/AFP/GettyImages

يونيو/حزيران

تنتهي حالة الطوارئ في مصر التي دامت 31 عاماً. وفي اليوم التالي يصدر حكم بالسجن المؤبد على كل من الرئيس الأسبق حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بتهمة التواطؤ في قتل المحتجين إبان ثورة 25 يناير/كانون الثاني في عام 2011.

سلطات ولاية ريفرز بنيجيريا تبدأ بهدم أبونيما وارف في بورت هاركورت، وترغم نحو 20,000 شخص على مغادرة منازلهم.

محتجون يرتدون اللباس الأبيض ويغطون عيونهم حداداً على وفاة المنشق الصيني المخضرم لي وانغ يانغ. وعثر عليه ميتاً في ظروف غامضة في جناح بالمستشفى في مدينة شاويانغ، بإقليم هوان، في يونيو/حزيران.

يوليو/تموز

الحكم على الرئيسين الأرجنتينيين السابقين خورغي رفائيل فيديلا وريناldo بيغون بالسجن لمدة 50 سنة و 15 سنة على التوالي بتهم اختطاف وإخفاء وإعادة تسمية أطفال الأشخاص الذين كانوا قد اعتُقلوا واختفوا إبان سني الحكم العسكري للبلاد من عام 1976 إلى 1983.

روسيا الاتحادية والصين تستخدمان حق النقض (فيتو) في التصويت على قرار مجلس الأمن الذي يقترح فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على سوريا.

«ائتلاف الحد من الأسلحة» يسلّم عريضة موقّعة من قبل ما يربو على 600,000 ناشط إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تدعو إلى وضع معاهدة قوية لتجارة الأسلحة. ويتم تعطيل التصويت على النص النهائي بسبب المماطلة من جانب الولايات المتحدة وروسيا والصين.

نشطاء يرسلون تغريدات إلى لجنة الألعاب الأولمبية في لندن، يطلبون فيها من اللجنة التوقف عن الدفاع عن راعيها الرئيسي شركة «داو كميكال»، التي تملك الآن مصنع «يونيون كارباید» في بوبال بالهند، حيث أدى تسرب الغاز في عام 1984 إلى إزهاق أرواح عشرات الآلاف من البشر.

© JERRY LAMPEN/AFP/GettyImages

«لحظة تاريخية للسلم الدولي»: المحكمة الجنائية الدولية تصدر أول حكم في تاريخها. حيث حكم على توماس لوبانغا جيلو، زعيم جماعة مسلحة كونغولية، بالسجن 14 عاماً لتجنيده الأطفال واستخدامهم كجنود أطفال في النزاع المسلح.

© AP Photo/Dolores Ochoa

رقصة نسائيه في قرية سارایاکو، بالإكوادور، 12 أغسطس/آب 2012، احتفالاً بصدور حكم عن محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بمنح مجتمع سارایاکو للسكان الأصليين في الامازون الإكوادورية حق البقاء في أرض الأجداد، والتعويض عليهم عما لحق بهم من أضرار نتيجة عمليات التنقيب عن النفط.

أغسطس/آب

المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا كوفي عنان يقرر التنحي بسبب الخلاف المستحكم في مجلس الأمن ووصول المجلس إلى طريق مسدود.

القبض على أكثر من 7,500 مواطن أجنبي، بينهم العديد من الأشخاص من أصل آسيوي وأفريقي وجنوب أفريقي – في غارات شنتها الشرطة على أثينا باليونان. وإطلاق سراح العديد منهم في وقت لاحق بعد أن يتبين أنهم يقيمون بشكل قانوني.

شرطة جنوب أفريقيا تفتح النار على عمال المناجم المحتجين في مجمع مناجم ماريكانا في الشمال الشرقي من البلاد، مما أسفر عن مقتل 34 شخصاً.

نشطاء من شتى أنحاء العالم يحتجون، وهم يرتدون أقنعة ملونة، مع قرار إحدى المحاكم في روسيا بسجن ثلاثة من أفراد فرقة «بوسي ريوت» لمدة سنتين.

© Jorn van Eck/Amnesty International

وقّع ما يربو على 300,000 شخص على عريضة حملتنا «نظّفوا دلتا النيجر»، التي سلّمت إلى المقر الرئيسي لشركة «شل» في لاهاي، بهولندا، في 4 يوليو/تموز 2012. وقال الزعيم هياسينث ليما، رئيس مجلس الزعماء القبليين والحكماء في بودو، بنيجيريا، إن «العالم بأسره يسمع الآن صرختنا، ويأتي لمساعدتنا».

سبتمبر/أيلول

أقارب بعض النزلاء المحتجزين – معظمهم بدون تهم – في سجن صحراوي بمنطقة القصيم بالسعودية، ينظمون احتجاجاً نادراً.

ميانمار تطلق سراح نحو 90 سجيناً سياسياً بموجب قرار عفو.

فييتنام: الحكم على ثلاثة مدوّنين – وهم نغوين فان هاي، المعروف باسم «ديو كاي» (مزمار الفلاح)، وتا فونغ تان، وفان ثانه هاي – بالسجن لمدة 12 سنة و 10 سنوات وأربع سنوات على التوالي بتهمة «نشر دعاية مناهضة للدولة».

اليابان تعدم شخصين، أحدهما المرأة الأولى منذ أكثر من 15 سنة، ولم تنفذ أية عملية إعدام في عام 2011.

الرعاع في بنغلاديش يضرمون النار في أكثر من 20 معبداً بوذياً وبالعديد من منازل العائلات البوذية في الجنوب إثر ما زُعم عن نشر صورة مسيئة للقرآن على موقع «فيسبوك».

أكتوبر/تشرين الأول

في تركيا يصدر حكم بالسجن المؤبد على اثنين من حراس السجن، بالإضافة إلى مدير السجن، بسبب تعذيب الناشط السياسي إنجين تشير حتى الموت في أكتوبر/تشرين الأول 2008. ويمثل هذا الحكم نصراً تاريخياً على ظاهرة التعذيب في الحجز في تركيا.

محكمة في موسكو بروسيا تقضي بإطلاق سراح إكاترينا ساموتسيفيتش، وهي من أعضاء فرقة «بوسي ريوت» بعد وقف تنفيذ الحكم الصادر بحقها. وتؤيد المحكمة الأحكام بالسجن الصادرة بحق زميلتيها في الغرفة، ماريا أليخينا ونادیزدا توليكونيكوفا.

في تونس، الحكم على الصحفيين سفيان الشورابي ومهدي الجلاصي بدفع غرامة بتهمتي «تعاطي المشروبات الكحولية على الملأ» و«التعدي على الأخلاق الحميدة». ويثير هذا الحكم بواعث قلق من أنهما عوقبا بسبب انتقاد الحكومة. وكان الصحفيان قد اعتُقلا في 5 أغسطس/آب بسبب تعاطي المشروبات الكحولية على الشاطئ أثناء التخييم.

استخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل التي تشلّ الحواس لتفريق آلاف الأشخاص الذين احتجوا على اعتقال الزعيم المعارض والنائب السابق في البرلمان مسلم البراك في مدينة الكويت.

في نوفمبر/تشرين الثاني، شارك آلاف الأشخاص في شتى أنحاء العالم في حملتنا «16 يوماً من التحرك» من أجل وقف العنف ضد المرأة إبان النزاعات المسلحة. وروت إحدى «نساء المتعة» من كوريا الجنوبية، وهي كيم بوك-دونغ، التي أجبرت قسراً على الاسترقاق الجنسي من قبل الجيش الياباني إبان الحرب العالمية الثانية، قصتها على صفحات المدونة العالمية لمنظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان، النشرة الحية، وهي موجودة على الموقع bit.ly/be-strong

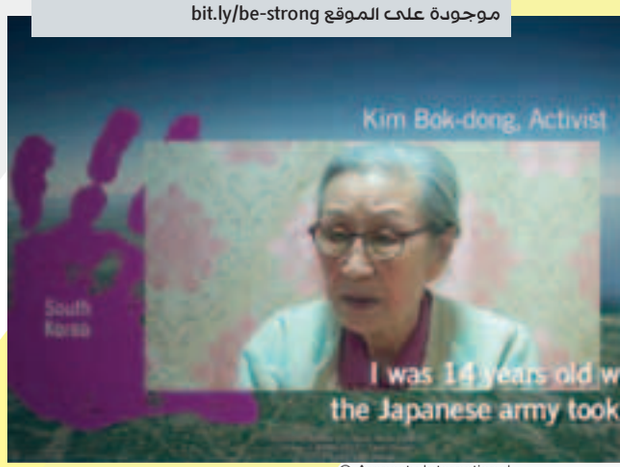

© Amnesty International

نوفمبر/تشرين الثاني

يُعتقل أكثر من 160 شخصاً في غزة وستة أشخاص في إسرائيل، بينهم العديد من المدنيين، أثناء عملية «عمود السحاب» التي استمرت لمدة ثمانية أيام. وقد بدأت العملية باستهداف قائد الجناح العسكري لحركة حماس أحمد الجعبري بهدف معلن، وهو منع الهجمات الصاروخية الفلسطينية على إسرائيل.

استمر النزاع المسلح في سورية في حصد الأرواح على مدار 2012. في الصورة، إخلاء امرأة سورية عقب إصابتها بجروح نتيجة القصف من جانب القوات الحكومية في حلب، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

© FABIO BUCCIARELLI/AFP/GettyImages

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة تقضي بتبرئة ساحة ثلاثة من ذوي الرتب العليا في «جيش تحرير كوسوفو»، عقب إعادة محاكمتهم بتهم ارتكاب جرائم حرب. «فهل سيتم تقديم أحد إلى ساحة العدالة؟ هذا هو السؤال الذي سيظل مطروحاً من قبل الضحايا وعائلاتهم». جون دالهويسن، مدير برنامج أوروبا ووسط آسيا في منظمة العفو الدولية.

منظمة العفو الدولية تصف الحكم بالسجن المؤبد على شاعر قطري بأنه خيانة فاضحة لحرية الكلام. وقد حوكم محمد العجمي، المعروف أيضاً باسم محمد ابن الذيب، بتهمة التحريض على «قلب نظام الحكم» و«إهانة الأمير».

عشرات الآلاف من المدنيين يلوذون بالفرار، مع زحف جماعة المعارضة المسلحة M23 باتجاه مدينة غوما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتولى قيادة هذه الجماعة بوسكو نتاغاندا، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية.

ديسمبر/كانون الأول

مع دفع النشرة الإخبارية الدولية إلى الطبع، يشارك مئات الآلاف من النشطاء في شتى أنحاء العالم في الفعالية الدولية الأضخم لحقوق الإنسان، وهي حملة «أكتب من أجل الحقوق، 2012». ويكتب هؤلاء النشطاء رسائل عادية ويرسلون رسائل نصية قصيرة ويبدعون الفن في الشوارع ويضيئون المباني وينظمون الحفلات الموسيقية من أجل حماية الأفراد والمجتمعات المعرضة لخطر انتهاكات حقوق الإنسان. فهل سنحطم الرقم القياسي للعام الماضي، وهو 1.3 مليون نشاط؟ إقرأ العدد التالي من النشرة الإخبارية الدولية لمعرفة الإجابة.

إن هذه القائمة ليست حصرية أو شاملة، وإنما تعطي لمحة عن اتجاهات وفعاليات حقوق الإنسان في العالم. للاطلاع على المزيد من الأخبار، أنظر: bit.ly/year-in-human-rights

© Scott Langley

© US DoD

لماذا ظل مصعب عمر المضوني (إلى اليمين) عالقاً في جحيم غوانتنامو طيلة عقد من الزمن؟

رجل واحد في غوانتنامو

10 سنوات من الظلم الإنساني

قبض على مصعب عمر المضوني في كراتشي على يد قوات الأمن الباكستانية في 11 سبتمبر/أيلول 2002.

قال إنهم قاموا بتقييده، وبعصب عينيه، وبضربه بعقب بندقية، وهددوا بقتله.

وعقب حوالي خمسة أيام، سُلّم إلى قوات الولايات المتحدة ونقل جواً إلى أفغانستان، حيث احتجز قرابة الشهر في مرفق سري تابع للولايات المتحدة بالقرب من كابول.

يقول إنه تعرض للتعذيب وأسيئت معاملته بطرق أخرى، بما في ذلك حرمانه من النوم، وإجباره على البقاء في أوضاع مؤلمة، وغمره بالماء البارد.

وعقب قضاء خمسة أيام أخرى في الحجز غير المشروع، في قاعدة باغرام الجوية التابعة للولايات المتحدة – وتعرّضه لمزيد من الانتهاكات حسبما زعم – أرسل مصعب المضوني، في نهاية المطاف، إلى غوانتنامو، في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2002.

لقد قضى المواطن اليمني، البالغ من العمر الآن 32 سنة، ثلث عمره حتى اليوم في مركز الاعتقال التابع للولايات المتحدة، في خليج غوانتنامو، بكوبا.

جحيم قانوني

مضى على اعتقال مصعب المضوني سنتين قبل أن يتاح له الاتصال بمحام. وعقب ست سنوات تقريباً، قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأن من حقه، وآخرين محتجزين في غوانتنامو، الطعن في قانونية اعتقالهم أمام المحكمة. وأخيراً، وفي 2010، نظرت المحكمة في طلب إحضار مصعب المضوني أمام قاض.

واليوم، وبعد ما يربو على 10 سنوات من احتجازه، لم توجه إليه الولايات المتحدة الأمريكية أي اتهام بارتكاب جرم جنائي. ولكن سلطات الولايات المتحدة تواصل ادعاءها بأن من حقها احتجازه إلى أجل غير مسمى باللجوء إلى نظريتها المتهاوية في أنها تخوض «حرباً عالمية» ضد «القاعدة» والجماعات المرتبطة بها.

وتزعم أن مصعب المضوني سافر في 2001 إلى أفغانستان لتلقي التدريب على الأسلحة النارية في معسكر «للقاعدة»، حيث أقام صلات مع أعضاء في المنظمة.

أما قاضي محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة الذي نظر الطعن القانوني المقدم من مصعب المضوني في شرعية اعتقاله في 2010، فأعطى حكومة الولايات المتحدة ميزة الشك. وخلُص إلى أن مصعب المضوني كان «في أحسن الأحوال شخصية متدنية المكانة في القاعدة»، وعلى ما يبدو «لم يكمل تدريبه على الأسلحة أبداً، ولم يطلق النار في معركة» أبداً، كما «لم يخطط لأعمال إرهابية أو يشارك فيها، أو حتى يعلَم بها» في أي وقت من الأوقات. وأيدت محكمة استئناف الولايات المتحدة هذا الحكم في مايو/أيار 2011.

كما وجد قاضي محكمة المقاطعة نفسه أن ادعاءات مصعب المضوني بأنه تعرض للانتهاكات في حجز الولايات المتحدة في أفغانستان «لها مصداقيتها». بينما تشكّل حقيقة أن السلطات لم تحقق بعد في هذه المزاعم انتهاكاً للالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى القانون الدولي.

رأس جبل الجليد

لا يزال ما يربو على 150 رجلاً معتقلين في غوانتنامو. وادعى العديد منهم بأنهم قد تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة في حجز الولايات المتحدة. كما اعترضت إدارة الولايات المتحدة بصورة منهجية سبيل كل محاولة من جانب المعتقلين السابقين لالتماس العدالة عما ارتكب بحقهم من انتهاكات.

ولم يُنقل إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية من المعتقلين في القاعدة منذ يناير/كانون الثاني 2002 لأغراض المقاضاة أمام محكمة اتحادية عادية سوى معتقل واحد، من أصل 779. بينما واجه آخرون إجراءات مقاضاة لا تفي بمقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتعتزم إدارة أوباما حالياً طلب إصدار أحكام بالإعدام على ستة معتقلين يواجهون مثل هذه المحاكمات. إن فرض عقوبة الإعدام بناء على محاكمات من هذا القبيل انتهاك صريح للقانون الدولي.

وظل بعض المعتقلين قيد الاحتجاز في القاعدة رغم صدور قرار «بتصفية قيودهم من أجل الترحيل» من غوانتنامو عن حكومة الولايات المتحدة. وبالنسبة للبعض، فإن السبب هو كونهم يمنيين. ففي 2010، أوقفت إدارة الولايات المتحدة ترحيل معتقلين يمنيين كان من المفترض ترحيلهم إلى بلادهم من غوانتنامو، بدعاوى الأمن القومي.

ومن غير الممكن إرسال آخرين إلى أوطانهم بسبب احتمال مواجهتهم خطر المزيد من الانتهاكات هناك. ونظراً لرفض سلطات الولايات المتحدة السماح لأي من المعتقلين المفرج عنهم بالبقاء فوق أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هؤلاء مجبرون على البقاء في غوانتنامو إلى حين التوصل إلى حل بشأنهم يشمل دولاً ثالثة. ومن الممكن أن يستغرق هذا سنوات.

ولقد تسلطت الأضواء على مدى قسوة الاعتقال لأجل غير مسمى مرة أخرى في سبتمبر/أيلول 2012، عندما التحق مواطن يمني آخر، هو عدنان فرحان عبد اللطيف،

نشطاء منظمة العفو يحتجون أمام البيت الأبيض، واشنطون دي سي، 11 يناير/كانون الثاني 2012.

غوانتنامو: 10 حقائق

مضى **11 عاماً** منذ وصول أوائل المعتقلين إلى معسكر الاعتقال التابع للولايات المتحدة في خليج غوانتنامو، بكوبا.

منذ ذلك الوقت، اعتقل **779 شخصاً** هناك، معظمهم دون تهمة أو محاكمة جنائية.

لا يزال ما يربو على **150 رجلاً** محتجزين في غوانتنامو.

كان ما لا يقل عن **12 من المعتقلين** دون سن 18 عندما وضعوا قيد الاحتجاز.

طبقاً لتصريحات إدارة أوباما، في 2010، ثمة 48 معتقلاً لن يخلى سبيلهم أو يحاكموا، ولكن سيبقون **رهن الاعتقال في غوانتنامو إلى أجل غير مسمى**.

رحّل معتقل **واحد** من غوانتنامو إلى الولايات المتحدة ليحاكم أمام محكمة فدرالية تابعة للولايات المتحدة.

أدين **سبعة** معتقلين من قبل لجنة عسكرية، خمسة منهم بعد أن اعترفوا بذنبهم بناء على صفقات سبقت المحاكمة.

يواجه **ستة** من المعتقلين حالياً احتمال صدور **أحكام بالإعدام** عليهم بناء على محاكمات جائرة أمام لجان عسكرية.

توفي تسعة من معتقلي غوانتنامو أثناء وجودهم في حجز الولايات المتحدة.

جرى ترحيل نحو 600 معتقل من مركز الاعتقال في غوانتنامو إلى **دول أخرى** منذ 2002.

جميع الأرقام صحيحة حتى ديسمبر/كانون الأول 2012.

بقافلة المعتقلين الذين فارقوا الحياة في غوانتنامو. وكان قد احتجز دون تهمة أو محاكمة لأكثر من عقد من الزمن.

وطبقاً لأقوال سلطات الولايات المتحدة العسكرية، كان ستة من الذين فارقوا الحياة قبله قد أقدموا على الانتحار، بينما توفي اثنان آخران لأسباب طبيعية.

مستقبل غوانتنامو

توضح قصة مصعب المضوني مدى الظلم الذي تسببت به نظرية «الحرب العالمية» على الإرهاب التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية، والآثار المدمرة التي خلفتها على مبادئ وحماية حقوق الإنسان.

وكان الرئيس أوباما قد أعلن، لدى تسلمه مهام منصبه في ولايته الأولى، التزامه بإغلاق مرفق غوانتنامو قبل حلول 22 يناير/كانون الثاني 2010. ووصف السجن بأنه «تجربة جانبها الصواب»، مضيفاً بأنه «بأي مقياس من المقاييس، فإن تكاليف الإبقاء عليه مفتوحاً تجاوزت بكثير التعقيدات المترتبة على إغلاقه». ورغم انقضاء ثلاث سنوات، ما برح المعتقل مفتوحاً على مصراعيه.

اليوم، كما أمس، وعقب إحدى عشرة سنة على وصول أوائل المعتقلين إلى غوانتنامو في 11 يناير/كانون الثاني 2002، يتعين أن تقدم سلطات الولايات المتحدة جميع الأشخاص الذين ما زالوا معتقلين هناك إلى محاكمة عادلة أمام محاكم مدنية. وإلا، فعليها إخلاء سبيلهم.

تابعوا @amnestyonline #Guantanamo على تويتر

يمكن لهذ الجدران

أصبح أحد شوارع القاهرة معرضاً للرسومات والكتابات التصويرية في الهواء الطلق، ونصباً تذكارياً لمن فقدوا حياتهم أثناء انتفاضة مصر.

إبان السنوات الثلاثين من حكم حسني مبارك، ظلت الجدران التي ترسم حدود شوارع القاهرة تلتزم الصمت المطبق. أما اليوم، فبعضها يضج بالحياة والألوان، حيث غدت لوحة رسم نابضة يرسم الناس فوقها ما تعتلج به نفوسهم.

شارع محمد محمود يقودك من أمام وزارة الداخلية إلى ميدان التحرير- المعقل الرئيسي لمحتجي القاهرة. هنا قتل 51 شخصاً خلال ستة أيام من الاشتباكات مع شرطة مكافحة الشغب المصرية، في نوفمبر/تشرين الثاني. ومنذ ذلك الوقت، تحوّل الشارع إلى مرسماً لعالم من الفنانين التعبيريين في مصر.

والفن الذي يتزاحم هنا يلعب دور النصب التذكاري لمن قتلوا في المكان. ولكن ليس دون أن ينطق بالمشكلات التي ما برحت مصر تواجهها، ويبيّن مدى ضآلة ما تغير خلال السنتين اللتين عبرتا منذ اندلاع انتفاضة المصريين. فليس ثمة من يحاكم اليوم عما اقترف في شارع محمد محمود من جرائم سوى فرد واحد يتبع قوات الأمن. وما انفك أهالي من فارقوا الحياة ينتظرون انتصار العدالة.

أعلاه: «المجد للشهداء»، كتابة على الحائط. وكذلك: «امسح هذا وسأقوم برسمه من جديد»! هكذا تقول العبارة، بكل تحدٍ. «إما أن نحصل على العدالة من أجلهم، أو نموت مثلهم»، تقول عبارة أخرى.
أسفل: إحياء ذكرى الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في انتفاضة مصر: «نصلي كي تكونوا سعداء حيث أنتم».

في ذكرى ضحايا العنف إبان انتفاضة مصر موضع آخر من مواضيع الرسوم الجدارية.

«ثمة ردتا فعل مختلفتان أتلقاهما من الناس حتى الآن: إما أنهم خائفون منك – فهم يرون فتاة تقف على سلم وترسم شيئاً على الحائط، ولا يفهمون مغزى ذلك – أو أنك تستفز عدوانيتهم تجاهك ويبدأون بإطلاق تعليقات من قبيل: بأي حق تأتي هذه المرأة إلى الشارع، وتفعل ما تفعل؟ أي نوع من الفنون هذا؟!»

ليلى مجيد، فنانة جدارية قاهرية

يمين: «لن ننسى»: أظهر شريط فيديو تم تصويره الجنود وهم يضربون امرأة من المحتجين في شوارع القاهرة في ديسمبر/كانون الأول 2011، حيث قاموا بنزع ملابسها وبالكشف عن ملابسها الداخلية. وأشعل هذا موجة غضب على نطاق واسع وأصبح عنواناً لوحشية الجيش.

أعلاه: استخدم «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» العنف لقمع الاحتجاجات في شارع محمد محمود في نوفمبر/تشرين الثاني، الذي خلّف نحو 50 قتيلاً.
يمين: أحد ضحايا الانتفاضة.

أسفل: الحياة مستمرة: تعبير عن الأمل.

«جلست في ذاك الشارع طيلة 55 يوماً. إن لدى هذا الشارع قصة يحكيها».

عمار مصطفى علي، فنان جداريات قاهري

جميع الصور © Amnesty International

ن أن تتكلم

نساء يناضلن ضد التحرش الجنسي، أحد الموضوعات التي صورتها الرسوم الجدارية.

بادروا بالتحرك الآن

وقعوا البطاقة البريدية المرفقة في القسيمة وسط النشرة، وابعثوا بها إلى رئيس مصر.

وشاهدوا المزيد من فن الشارع القاهري على الموقع: bit.ly/cairo-grafitti. واقرأوا تقريرنا «وكلاء القمع: الشرطة المصرية وقضية الإصلاح»، من الموقع: bit.ly/Egypt-police-repression.

جسدي، حقوقي

© Johy Turek

أمام الجيل الجديد من الناشطين فرصة فريدة في 2013 – 2014 كي يتركوا بصماتهم على الأجندة العالمية المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية. سابرينا فريدمان، المحامية الشابة في الأرجنتين، توضح سبب مشاركتها في الحملة من أجل أن تُسمع أصوات الأجيال الشابة.

© Amnesty International

© Amnesty International

يتصل جوهر الحقوق الجنسية والإنجابية بحقك في الاختيار وامتلاكك حق التصرف في جسدك. والعديد من الشبان لا يشعرون بأنهم يملكون قرارهم فعلاً. نملك قانوناً جيداً للغاية بشأن الثقافة الجنسية والإنجاب المسؤول، يتضمن تلقي التعليم في هذا الشأن في مختلف المستويات المدرسية. ولكن الجيل الشاب لا يزال محروماً من تلقي هذه المعلومات.

ويتضح هذا بجلاء إذا ما نظرنا إلى المعدلات العالية من الإجهاض في سن المراهقة. فالشبان لا يملكون، ببساطة، المعلومات اللازمة التي تحول دون الأحمال غير المرغوب فيها – أي كيف يحصلون على موانع الحمل ويستخدمونها، أو حتى لماذا ينبغي عليهم حماية أنفسهم.

الإجهاض في الأرجنتين غير مشروع، ولا يسمح به إلا في ظروف تخضع لقيود مشددة – في حالات الاغتصاب، أو إذا كان استمرار الحمل يعرض حياة وصحة المرأة للخطر. وقد أصدرت محكمتنا العليا قراراً في الآونة الأخيرة قالت فيه بجلاء إن الإجهاض ينبغي أن يكون متاحاً في هذه الحالات. ولكن مع أن المحكمة العليا طلبت من أقاليم البلاد تنظيم إجراءات الإجهاض في هذه الحالات، مع بعض الاستثناءات، إلا أنه حتى هنا، ولسوء الحظ، لم يحدث حتى الآن.

إن كون المرء يافعاً وفقيراً في الوقت نفسه يشكل وصفة سيئة فيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية في بلدي. فالنساء اللاتي يحتجن إلى الإجهاض يمكن أن يجرين مثل هذه العملية في عيادة خاصة. ولكن هذه الخدمة صعبة المنال للغاية في المستشفيات الحكومية. فالعديد من الأطباء يرفضون إجراء العمليات القانونية. وتضطر النساء والفتيات اللاتي لا يستطعن دفع النفقات إلى الخضوع لعمليات إجهاض في ظروف غير صحية. ولهذا فإن أعداد وفيات الأمهات كبيرة.

إن التغيير يأتي عندما يدرك الشبان بأنهم يستطيعون اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. وإذا ما حصلوا على المعلومات الصحيحة، وأتيحت لهم الفرص لمناقشة الوضع وطرح الأسئلة، فإنهم يبدؤون برؤية أن لآرائهم قيمة. وبأنهم قادرون على اتخاذ قرارات جدية بشأن أجسادهم – وبشأن إنجاب الأطفال أم لا، أو بشأن سبل حماية أنفسهم.

حالياً، أعمل مع منظمة العفو الدولية على تنظيم شبكة للمنظمات الشبابية التي تستطيع إسماع أصواتهم مجتمعين. فلا بد أن يسمع السياسيون مطالب الجيل الشاب حتى تتحول إلى واقع معاش. كما أرغب في التأكد من أن القانون ينفذ على أفضل وجه. فأنت لا تستطيع أن تنتظر من الناس المطالبة بحقوق لا يعرفون أنهم يملكونها.

وأريد كذلك أن تُنزع الصفة الجرمية عن الإجهاض في جميع الأحوال. فليس ثمة من يحب الإجهاض، ولذا فإن الغرض الرئيسي هو منع الأحمال غير المرغوب فيها. ولكن عندما يحدث ذلك، فإن تجريم الإجهاض لا يحل شيئاً. وعلى الدولة مسؤولية مهمة في هذا الصدد.

وهذا لا يعفينا نحن جميعاً من مسؤولية الاستماع إلى صوت الجيل الشاب عندما نتخذ قرارات لها تأثيرها عليهم. والوقت قد حان لأن نكفل لأصوات الشباب أن تُسمع على صعيد العالم بأسره عندما يتصل الأمر بحقوقهم الجنسية والإنجابية».

مثّلت سابرينا منظمة العفو الدولية في الملتقى الشبابي العالمي في بالي، بإندونيسيا، الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2012، كجزء من مراجعة السنة العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي حول السكان والتنمية. ففي 1994، تبنت 179 دولة برنامج عملها بالإجماع. وتعكف عملية المراجعة على تحديد مدى ما تحقق من تقدم، وعلى التحديات، والخطوات التي ينبغي اتخاذها، بين جملة أمور، وكذلك على بحث معايير بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. قوموا بزيارة: icpdyouth.org.

بادروا بالتحرك الآن

بادروا بنشر الحب – انزعوا البطاقة البريدية في وسط القسيمة المرفقة وتقاسموها مع صديق.

وقعوا المناشدة وجدوا المزيد على الموقع:
amnesty.org/mybodymyrights

وابعثوا بتغريداتكم على: #mybodymyrights

© Amnesty International

رؤية للمستقبل

ألهم مشروع منظمة العفو الدولية «المدارس الصديقة لحقوق الإنسان» ما يربو على 40,000 من الجيل الشاب على الانخراط في المشروع على صعيد العالم بأسره. ووصف أحد هؤلاء، وهو أيوب سودي من مدرسة ابن يوسف الثانوية، في مراكش، لمنظمة العفو الدولية كيف غيَّر هذا المشروع النظرات المحلية.

مشروع

المدارس الصديقة لحقوق الإنسان شعلة، ومسؤولية كل منا إبقاء هذه الشعلة مضطرمة. هو فرصة عظيمة لليافعين كي يحسِّنوا من حصيلة تعلُّمهم وعلاقاتهم، وكي يسهموا بدور أكثر نشاطاً في الحياة المدرسية. وأنا أناشد جميع الطلاب بأن يشاركوا في هذا المشروع، وفي بناء المدارس التي نحلم بها جميعاً: مدارس تصبح فيها حقوق الإنسان أمراً واقعاً.

تعرفت على مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان بفضل معلمي، الذي قام بتنسيق الجهود لنادي حقوق الإنسان في مدرستي. سحرني المشروع، لأنه أتاح لي أن أتعلم المزيد عن حقوق الإنسان. إذ كان حلمي أن أرى احترام حقوق الإنسان وهو يتحقق في مدرستي بأم عيني، وأن أصبح أنا نفسي مثالاً لذلك.

قمت، مع أصدقائي ومعلميّ وموظفي المدرسة، ومع فرع المغرب لمنظمة العفو، بتنفيذ خطة عمل المشروع. ومن خلال ورشات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بمجالات المشروع الرئيسية الأربعة، تعلمنا عن حقوق الإنسان، مستخدمين في ذلك أنشطة في المسرح والرسم والموسيقى والسينما. كما زرنا منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان وأنتجنا مجلات تعنى بحقوق الإنسان.

ولقد منحني المشروع قدرات جديدة. أصبحت عضواً في لجنة تنسيق المشروع، ورحت أنظِّم الفعاليات وأديرها. عملت بصورة وثيقة مع طلاب ومع موظفين في المدرسة، وشاركت في جلسات تدريب نظمها الفرع المغربي لمنظمة العفو. وقد غيّر ما تعلمت من ثقافة حقوق الإنسان من شخصيتي، ومن رؤيتي للمستقبل.

أصبحت أكثر وعياً بحقوقي ومسؤولياتي تجاه محيطي، وأكثر نشاطاً وحضوراً في مدرستي. وعزّز هذا من ثقتي بنفسي، وتلقيت الكثير من الدعم من عائلتي. بدأت بمناقشة سلوكي وبتقييمه، وكذلك سلوك أصدقائي وأهلي. وساعدني المشروع على أن أصبح مصدراً للمعرفة لأصدقائي وللطلاب، وأن أصير قدوة للآخرين.

وكذلك، تحسنت مشاركة الطلاب في الحياة المدرسية – فنحن الآن ممثلون في لجان لصنع القرار من قبيل مجلس الإدارة. وأصبحت أصواتنا الآن مسموعة أكثر.

وعموماً، أشعر أن بيئة مدرستي وسلوك الطلاب قد تغيرا. فالطلاب أكثر وعياً الآن بحقوقهم ومسؤولياتهم، وأكثر حساسية حيال السلوك السلبي والانتهاكات لحقوقهم.

كانت رؤيتي لحقوق الإنسان، فيما مضى، شديدة الضيق، والآن غدت أكثر رحابة. فقد أدركت أن حقوق الإنسان عالمية. ويشعر أصدقائي الشيء نفسه – فبدأ بعضهم بالمشاركة في ماراثون منظمة العفو الدولية لكتابة الرسائل، بينما يراجع آخرون موقفهم من عقوبة الإعدام.

وفتح المشروع عينيّ كذلك على خيارات دراسية جديدة. فأنا أخطط الآن لأن أدرس القانون، حتى أتمكن من مواصلة مستقبلي الأكاديمي بالعلاقة مع حقوق الإنسان. وأصبحت عضواً في الفرع المغربي لمنظمة العفو، وأعتزم مواصلة الكفاح ضد انتهاكات حقوق الإنسان، في صفوفه.

أعلاه: أيوب (الثاني إلى اليسار) وأصدقاؤه يشاركون في تحرك لمناهضة عقوبة الإعدام من خلال «نادي حقوق الإنسان» في مدرستهم.
يمين أعلى: أيوب أمام مدرسته.
يمين أسفل: طلاب ومعلمون في مدرسة «ليسيه ابن يوسف» في مراكش، بالمغرب، 2010، يشاركون في مشروع «المدارس الصديقة لحقوق الإنسان».

جد المزيد حول التحول إلى مدرسة صديقة لحقوق الإنسان: دليل للمدارس في مختلف أنحاء العالم من الموقع: http://bit/ly/hr-friendly-schools.

© Private

مكافحة النار بالنار

قوات الأمن النيجيرية تقتل المدنيين باسم مكافحة الإرهاب، تقول الباحثة لوسي فريمان.

© Private

فوق: أحرق ما لا يقل عن 14 منزلاً في مايوغوري في 14 يوليو/تموز 2012، وحسبما ذكر على أيدي منتسبي «قوة المهام المشتركة»، وذلك عقب مقتل إحدى الفتيات على يد مشتبه به تابع لبوكو حرام.

أعلاه: جثث ملقاة على جانب الطريق في مادوغوري، بولاية بورنو، نيجيريا، أغسطس/آب 2012. من غير الواضح من الذي قتل الرجال. بينما قال أحد سكان المنطقة: «عندما دخلت، لم تكن هناك جثث، وعندما خرجت شاهدت مركبة تابعة «لقوة المهام المشتركة» وهي تغادر، بينما كانت هناك جثتان ملقاتان على جانب الطريق».

زرت أبوجا، بنيجيريا، مع وفد لمنظمة العفو الدولية ضم الأمين العام، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. كنا هناك لإطلاق تقريرنا حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة باسم «بوكو حرام»، وحول انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطات رداً عليها.

استند تقريرنا، «نيجيريا: محاصرون في دائرة العنف»، إلى عامين من البحث. وهو يوثق حالات الاختفاء القسري والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء على يد قوات الأمن في نيجيريا، وأساساً في مايدوغوري، بولاية بورنو، في شمال نيجيريا. ويسلط الضوء على إخفاقات الحكومة في منع الهجمات التي شنتها «بوكو حرام»، أو التحقيق فيها بشكل وافٍ، أو تقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

خلال بحثي، روى لي العديد من الشهود وأقارب الضحايا قصصاً تنفطر لها القلوب. أحد الرجال أخبرني، وهو يمسك بصورة شقيقه، كيف أن شقيقه اعتقل قبل حوالي أسبوعين، ولم يسمع عنه أحد منذ ذلك الحين. بحث الرجل في جميع مراكز الشرطة ووحدات الجيش. وقال إن شرطياً أبلغه بشكل غير رسمي أن شقيقه قد قتل. وقال إنه رفض أن يصدق هذا حتى رأى جثته بعينيه.

أجريت مقابلات مع شهود وصفوا مشاهداتهم لقوات الأمن وهي تقوم بإطلاق النار من مسافة قريبة على أفراد كانوا بوضوح لا يشكلون أي تهديد – وهم عزل، منبطحين على الأرض، أو أيديهم فوق رؤوسهم. وتحدثت أسر عما تواجهه من كرب تجاه أقاربهم الذين يقبض عليهم ويحتجزون دون تهمة أو محاكمة، ولا إمكانية لديهم للوصول إلى أسرهم أو للاتصال بمحام، وبعضهم منذ أكثر من سنة. والمحامون أخبروني كيف أن الشرطة وقوات الجيش تتجاهل أوامر المحكمة القاضية بالإفراج عن المعتقلين.

ردود الحكومة النيجيرية على التقرير كانت مختلطة. فعندما اجتمعت مع النائب العام لنيجيريا في أبوجا، قال إنه سيفتح تحقيقاً في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أيدي قوات الأمن. وأكد لي أن نيجيريا ملتزمة بضمان عمل قواتها الأمنية في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

بيد أن ردود فعل رئيس الأركان، والمفتش العام للشرطة، كانت مخيبة للآمال. فبدلاً من التصدي للقضايا الخطيرة التي أثرناها، أدليا بتصريحات مغلوطة، في حقيقة الأمر، وشككا بمنهجية منظمة العفو الدولية وبحيادية التقرير.

وفي تطور مريح للأحداث، ورد، في نفس اليوم الذي أطلقنا فيه التقرير، أن قوات الأمن قتلت عشرات من الرجال والفتيان من مايدوغوري. وورد أنه تم إيداع مالا يقل عن 30 جثة في مشرحة مستشفى مايدوغوري مصابة بطلقات نارية. وتؤكد عمليات القتل أهمية دعوتنا إلى إجراء تحقيق شامل في جميع هذه التقارير.

إن نيجيريا ملزمة بضمان إجراء تحقيقات مناسبة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان وبتيسير وصول جميع الضحايا إلى سبل انتصاف فعالة. وفقط بتوضيح الحقيقة حول الأحداث، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وضمان حصول الضحايا على الجبر الوافي عما لحق بهم من حيف، يمكن استعادة الثقة في نظام العدالة وضمان حقوق الإنسان.

اقرأ تقريرنا الجديد على: bit.ly/nigeria-violence

© AP Photo/Mohammed Sajjad

تستمر أزمة المناطق القبلية في باكستان في ظل انتهاكات من جانب الجيش والمتمردين، مع تواصل الإفلات من العقاب. الباحث بشأن باكستان، مصطفى قادري، يتسائل عما إذا كانت الصلاحيات القانونية الكاسحة الممنوحة للعسكر تندر بسنوات عديدة أخرى من انعدام القانون.

في 2010، استدعي المزارع غولزار جان، البالغ من العمر 25 سنة، أمام لجنة قريته للالتقاء بضباط من الجيش في قاعدة عسكرية محلية في وادي سوات، بباكستان. وذهب جان، المتهم بدعم حركة طالبان إبان سيطرتها على المنطقة حتى استعادتها من قبل الجيش قبل سنوات ثلاث، عن طيب خاطر لتبرئة ساحته. وعوضاً من ذلك، اختفى دون أن يترك أثراً وراءه.

قال لنا شقيقه، فاروق: «لم نره على قيد الحياة بعد ذلك». وبعد مرور ثلاث سنوات، تلقى فاروق مكالمة هاتفية من أحد شيوخ القرية طلب منه فيها الذهاب لتسلم جثمان غولزار جان من مركز الشرطة المحلي.

ومن المحزن أن حالة غولزار جان شائعة جداً في المناطق القبلية. فقد أعيد عشرات الرجال قتلى إلى أسرهم بعد قضائهم أياماً

هل ستتمكن «يد العدالة» من الوصول إلى المناطق القبلية في باكستان؟

قوات باكستانية شبه عسكرية تتمركز فوق تلة في جنوب إقليم وزيرستان القبلي على الحدود مع أفغانستان، يوليو/تموز 2010.

أو أشهراً، أو حتى سنوات في حجز الجيش. واكتشفت جثث آخرين ملقاة في أجزاء نائية من شمال غرب باكستان. ولم يجر تحقيق كاف في أي من هذه الوفيات، كما لم يتلق أقاربهم أي تعويض، أو يحاكم أي مشتبه به.

واحتجز الآلاف من الرجال والفتيان تعسفاً على يد القوات المسلحة الباكستانية في حملات تمشيط في إطار مكافحة التمرد، وغالباً بناءً على أدلة واهنة أو دون أدلة على التورط مع طالبان، أو ارتكاب أي جرائم. لا بل، كان بعض هؤلاء المحتجزين من المطلوبين لطالبان.

على الجانب الآخر، تواصل حركة طالبان ارتكاب الانتهاكات أيضاً، وبما أسفر عن مصرع عشرات المدنيين المتهمين «بالتجسس» لصالح السلطات، وكذلك شن الهجمات الانتحارية ضد المساجد والمدارس وغيرها من الأماكن العامة، وقتل الجنود الأسرى. ورغم ذلك، لا تفعل السلطات إلا القليل لملاحقتهم قضائياً.

إن الدستور الباكستاني قد كرس العديد من تدابير الحماية الصارمة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن سكان المناطق القبلية مستبعدون من هذه الحماية. ولا يتمتع البرلمان والمحاكم العليا في باكستان بصلاحيات في المنطقة.

وبدلاً من التصدي لهذه المشكلات، أصدرت حكومة باكستان قوانين أمن جديدة، تحت مسمى «الأنظمة الإجرائية (لمساعدة السلطات المدنية) لسنة 2011». وتعطي هذه القوانين، التي تغطي المناطق القبلية، القوات المسلحة الباكستانية سلطات كاسحة تمكنها دونما خشية من العقاب من انتهاك عدة معايير لحقوق الإنسان– بدءاً بالحق في الحياة والحماية من الاعتقال التعسفي، وانتهاء بالحظر المفروض على التعذيب، والحق في محاكمة عادلة. بينما بذلت المحاكم الباكستانية بعض المحاولات لإنفاذ حقوق المعتقلين دون نجاح يذكر.

إن على باكستان، التي تواجه تحديات أمنية وإنسانية شاقة في المناطق القبلية، توفير الحماية لحقوق الناس في هذه المناطق الآن أكثر من أي وقت مضى. ويتعين على السلطات الباكستانية إلغاء الأنظمة الإجرائية الاستثنائية، وتوسيع سلطات المحاكم والبرلمان لتشمل تلك المناطق، وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة، في محاكمات عادلة.

بيد أن السلطات قد بينت حتى الآن أنها غير معنية بذلك. بينما يندب محامي وناشط حقوق الإنسان غلام نبي حظ الباكستانيين العاثر قائلاً: «إن يد القسوة قادرة على أن تمتد لتصل المناطق القبلية،لكن يد العدالة لا تزال غير قادرة على الوصول إلى هناك».

جرى تغيير جميع الأسماء في هذه القصة لحماية هوية الأشخاص الذين تحدثوا إلينا.

بادروا بالتحرك الآن

وقّعوا البطاقة البريدية المرفقة وابعثوا بها.

بحثاً عن الحقيقة وال

كانت انغخانا نيلافيجيت ممرضة متقاعدة وأم لخمسة أطفال عندما اختطف زوجها، المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان سومتشاي نيلافيجيت، على يد الشرطة، في 12 مارس/آذار 2004 في العاصمة التايلندية، بانكوك. ومنذ ذلك الحين، تحدت انغخانا تهديدات بالقتل للبحث عن إجابات، في قضية زوجها، وفي قضايا آخرين غير زوجها.

وأدى نضالها، في نهاية المطاف، إلى توقيع تايلند في 2011 «اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي». وفي نوفمبر/كانون الثاني 2012، تسلمت عائلات المختفين في تايلند الدفعة الأولى من التعويضات المستحقة لها.

كيف أصبحت ناشطة؟

بعد سنة من اختفاء سومتشاي، بدأت اسأل الأولاد عما ينبغي علينا فعله. كان لدينا خيار عدم القيام بأي شيء. أو يمكن أن ننهض للمطالبة بالعدالة. ربما نفقد العائلة والأصدقاء الذين قد لا يكونون قادرين على مواجهة التهديدات والتخويف. ولكن اتفقت الأسرة، في نهاية المطاف، على أنه ينبغي ألا نسمح باختفاء أبينا ونقف مكتوفي الأيدي.

ما هو الدور الذي لعبته في دفع تايلند لتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي؟

كافحت لكسب تأييد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والبرلمان التايلاندي والحكومة، والشعب التايلندي ووسائل الإعلام. حاولت جعلها تفهم الأثر القاسي للاختفاء القسري على الضحايا وأسرهم. قدمت نفسي وعائلتي كدراسة حالة. حاولت أن أبيّن للمجتمع التايلندي أن الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، وليس مجرد مسألة خاصة، كما كنا نعتقد سابقاً. وقد حدث ما حدث لي ولعائلتي لجميع ضحايا الاختفاء القسري. وعندما يفهم الشعب التايلندي هذا، فسوف يضغط على الحكومة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة، ويصدق على الاتفاقية، بعد كل شيء.

ترأس أنغخانا نيلافايجيت «مؤسسة عدالة من أجل السلام»، التي تعمل لوضع حد للاختفاء القسري في مختلف أنحاء تايلاند. زوروا justicforpeace.org

© Private

تماساً للعدالة

لماذا تشيع حالات الاختفاء القسري في تايلند؟

سياستان من تلك التي انتهجتها الحكومة ساهمتا مباشرة في زيادة حالات الاختفاء القسري في تايلند: النهج ذو الطابع الطابع الذي اعتمدته الحكومات المختلفة في الجنوب لمكافحة التمرد؛ والحرب على المخدرات التي بدأت في عام 2003 جنوبي تايلند. أعتقد أن عقوداً من الإفلات من العقاب في تايلند قد خلقت بيئة يعرف فيها الإداريون ومسؤولو الأمن أن أفعالهم غير المشروعة ستواجه بالتغاضي من جانب الدولة، وأن احتمال اتخاذ إجراء قانوني ضدهم ضئيل للغاية. وأرى أن السبيل الوحيد لوضع حد للاختفاء القسري في تايلند هو وضع حد للإفلات من العقاب.

كيف أحدث عملك مع مؤسسة عدالة من أجل السلام فارقاً؟

نظراً لحرمان الدولة لنا إلى حد كبير من وسائل الانتصاف القضائية، ومن الحق في معرفة الحقيقة والحق في الحصول على تعويض عن حالات الاختفاء القسري، قمنا، نحن، بممارسة الضغوط على الحكومة التايلاندية لتعويض ضحايا الاختفاء في جنوبي تايلند. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وافقت الحكومة على تعويض 30 من عائلات المختفين في جنوب تايلند، وكنت من بينهم. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتمكن أهالي ضحايا الاختفاء القسري فيها من إيجاد مدخل للحصول على التعويضات في تايلند. والآن، سوف نشجع الحكومة على تعويض ضحايا الاختفاء في أجزاء أخرى من البلاد.

وما هو التحدي الأكبر الذي واجهك في سعيك للانتصاف لزوجك المختفي؟

كامرأة وأم ومدافعة عن حقوق الإنسان، من الصعب جداً بالنسبة لي البحث عن الحقيقة والعدالة بينما تواجه عائلتي بصورة دائمة تهديدات بالقتل. ولكن لا بد لنا من الاستمرار في القتال من أجل العدالة. رجال الشرطة المشتبه باختطافهم زوجي ما زالوا على رأس عملهم وتمت ترقيتهم إلى مناصب أعلى. ولا يبدو أن إدارة التحقيقات الخاصة التي تتحمل المسؤولية عن قضية زوجي تريد للحقيقة أن تظهر للملأ. وأشعر بأن وزارة العدل وأطراف أخرى من الحكومة لا يأخذون القضية على محمل الجد. لذا، أنا بحاجة إلى أن أكون أكثر تسامحاً وصبراً لأن الطريق إلى العدالة لا تزال طويلة وخطرة. ولكن دعم زملائي ومنظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يمدني بالقوة، ولن أتخلى عن الكفاح من أجل العدالة.

«ينبغي للعالم أن يعرف»

مستضعفون يسجنون في حاويات معدنية. وأطفال تحرسهم مليشيات مسلحة. ونساء يتعرضن للصعق كهربائية. تلك هي حقيقة وضع بعض الأجانب في ليبيا ما بعد القذافي. بقلم ديانا الطحاوي، باحثة منظمة العفو بشأن ليبيا.

في زنزانتين بمركز احتجاز طويشة، عثرت على مجموعة من النساء النيجيريات. بعضهن تغطي الكدمات أجسادهن من الرأس حتى أخمص القدمين. فقد تعرضن للضرب لساعات بخراطيم المياه، وبغيرها من الأدوات. ولم يتوان السجانون حتى عن صعقهن بالصدمات الكهربائية بواسطة مسدسات الصعق.

«في البداية جلدت داخل الزنزانة»، أخبرتني امرأة نيجيرية تبلغ من العمر 28 عاماً. وأضافت «استخدموا خراطيم المياه والأسلاك المعدنية. ثم نقلت إلى غرفة أخرى مع نساء أخريات؛ ومرة أخرى، تعرضت للضرب على أيدي رجال يرتدون ملابس مدنية. واستخدموا الصدمات الكهربائية لصعقي في أجزاء عدة من جسمي».

قمت بزيارة «طويشة» في سبتمبر/أيلول 2012. كانت الرحلة الثالثة لمنظمة العفو الدولية إلى ليبيا في العام الماضي للتحقيق في المشكلات التي يواجهها الرعايا الأجانب منذ سقوط حكومة القذافي. ذهبت إلى تسعة مراكز اعتقال يحتجز فيها ما مجموعه 2,700 من المهاجرين وطالبي اللجوء.

وحيثما ذهبت، وجدت أجانب – في بعض الحالات أطفال ونساء – لا يتمتعون بأي حماية من الاستغلال، ومن الضرب والاحتجاز في ظروف قاسية. قبل سقوط القذافي، كان الكثير من الأجانب يعيشون في خوف دائم من الاعتقال وسوء المعاملة بطرق أخرى. اليوم، يمكن القول إن الحالة بالنسبة للأجانب مع ليبيا تعمها الفوضى في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة على مناطق واسعة من البلاد، أسوأ.

مسؤول رفيع المستوى في بنغازي قال لي إن احتجاز المهاجرين أصبح «تجارة بالنسبة للبعض». فالمعتقلون الذين تحتجزهم الميليشيات يجبرون على القيام بأعمال يدوية مثل تفريغ المعدات وتنظيفها. بينما يكلف آخرون بأعمال يتقاضون عليها أجوراً زهيدة، هذا إذا أعطوا أي أجر.

كما تفاقمت في ليبيا الممارسات العنصرية ضد الأفارقة القادمين من دول جنوب الصحراء الكبرى بسبب تقارير مبالغ فيها عن قيام نظام القذافي باستخدام «مرتزقة أفارقة» لقمع انتفاضة 2011. ويلقى اللوم على هؤلاء الأجانب بأنهم هم سبب الجريمة والأمراض والعلل الأخرى، في غياب صوت يفند هذه التصورات، وعدم وجود نظام قضائي يلجؤون إليه التماساً للإنصاف. بينما أبلغني حراس السجون والمسؤولون عنها أن «واجبهم الوطني» يقضي بالقبض على المهاجرين الذين لا يحملون الوثائق وباحتجازهم.

أما الظروف في مراكز الاحتجاز التسعة فكانت متباينة، ولكن أياً منها لا يفي بالمعايير الدولية. فالزنازين مكتظة وقذرة. بينما حرم بعض المعتقلين من أية فرصة لتنفس الهواء النقي. وبعض مراكز الاحتجاز المؤقتة لم تكن أكثر من حاويات معدنية أو حظائر، حيث ينام المعتقلون على فرشات أو بطانيات ملقاة على الأرض. إن هؤلاء الناس لم يرتكبوا أي جرم عدا دخول البلاد بشكل «غير نظامي». وبعضهم كان قد فر من الحرب أو الاضطهاد في وطنه.

من جهته، استأنف الاتحاد الأوروبي الحوار مع ليبيا بشأن القضايا المتصلة بالهجرة، غاضاً النظر عن كل هذه التجاوزات. وأخبرني مسؤولون في الحكومة الليبية أن معالجة أوضاع طالبي اللجوء والمهاجرين ليس بين أولوياتهم، نظراً للتحديات التي تواجهها السلطات في إعادة إرساء سيادة القانون في ليبيا. بينما تتواصل معاناة آلاف الأشخاص من العنف والاستغلال كل يوم.

قبل أن أغادر، أسرت إلى النساء في طويشة بالمزيد من القصص عن محنتهن. إحداهن كانت تمسك طفلها الصغير، ورفعت قميصها لتكشف لي عن الكدمات. وقالت: «لا بد للعالم من معرفة ما يحدث لنا». وأضافت «بالنسبة لليبيين، نحن لسنا حتى بشراً. لم أرتكب خطيئة. فقط جئت هنا للعمل. الآن أنا محبوسة منذ أشهر، ولا أعرف مانا سيحدث لي. وليس هناك أحد هنا لمساعدتي».

بادر بالتحرك الآن

يرجى إرسال فاكس إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية، لدعوتها إلى توقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وحثوا السلطات كذلك على التصديق على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967، وعلى اعتماد تشريعات للجوء تتساوق مع القانون والمعايير الدوليين. وابعثوا برسالة الفاكس إلى: +218213407469

إقرأ المزيد على bit.ly/libya-foreign-nationals

© Amnesty International

بلا سقف وبلا جذور

عقب سنوات ثلاث من الزلزال المدمر في هايتي، يواجه آلاف الناس الآن الإخلاء القسري من خيامهم البدائية.

حوصرت فيرجيلا تحت الأنقاض لمدة ستة أيام بعد كارثة الزلزال الذي ضرب هايتي في 12 يناير/كانون الثاني 2010. ودمر منزلها في العاصمة، بور – أو – برنس. لكن عزمها على لم شملها مع أطفالها وأحفادها مدها بالعزيمة كي تواصل الحياة.

ثم هدمت خيمتها في مخيم للنازحين، في «جيريمي بليس»، أثناء عملية إخلاء قسري، في ديسمبر/كانون الأول 2011، أدت إلى إلقاء 134 أسرة في الشارع. أما القليل الذي كانوا يملكونه فإما تحطم أو سرق. وباتت فيرجيلا وعائلتها بلا مأوى مرة أخرى.

ومع عدم وجود أي مكان آخر تلجأ إليه، تنام فيرجيلا الآن على شرفة منزل أختها. ويعيش أطفالها وأحفادها بشكل منفصل في المنازل المكتظة أصلاً لأقارب وأصدقاء.

خلّف الزلزال الذي وقع في هايتي 200 ألف قتيل و2.3 مليون مشرّد. واليوم، يعيش ما يقرب من 350 ألف شخص في ملاجئ مصنوعة من القماش المشمع أو صفائح القصدير. وتتيح هذه المخيمات المؤقتة القليل جداً من فرص الانتفاع بخدمات أساسية مثل ماء الصنابير أو المراحيض، أو التخلص من القمامة. ومن ناحية أخرى، تلقت هايتي أقل من نصف المبلغ الذي تعهدت الجهات المانحة بتقديمه، والبالغ 6.5 مليار دولار أمريكي، لمساعدة البلاد على التعافي.

وفي نهاية سبتمبر/أيلول 2012، ظل ما يقرب من 80 ألف شخص يعيشون تحت التهديد بالإخلاء. فقد أخلي، حتى الآن، قسراً من هذه المخيمات حوالي 60 ألف شخص. ويعيش معظم هؤلاء في خيام أقيمت فوق أراضي ملكيات متنازع عليها. وتعيش هذه العائلات، التي شردها الزلزال وتكافح من أجل البقاء في ظروف مروعة، في كثير من الأحيان، في خوف دائم من الإخلاء القسري وفقدان كل شيء مرة أخرى.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق نمط من عمليات الإخلاء القسري للأسر المهجّرة داخلياً، نفذتها أو تتغاضى عنها السلطات الهايتية. حيث رافقت الأغلبية الساحقة من عمليات الإخلاء هذه مطالبات من قبل ملاك مزعومين للأراضي باستعادة الممتلكات من النازحين من خلال الترهيب والعنف. بينما لم تكن هناك مشاورات حقيقية مع النازحين، ولم تقدم لهم مساكن بديلة أو تعويضات كافية. وعلى هذا النحو، تشكل عمليات الإخلاء هذه انتهاكاً واضحاً للمعايير القانونية والإجرائية الدولية.

ويبين تقريرنا، «لا مكان يذهبون إليه»: عمليات الإخلاء القسري في مخيمات التشرد في هايتي، كيف يرافق الفشل عملية إعادة التعمير عقب الزلزال في هايتي في أن تحمي حق الأهالي في السكن اللائق وتلبي هذا الحق.

إن على السلطات الهايتية أن تتصرف على وجه السرعة لضمان أن لا تواجه أسر أخرى مصيراً كمصير فيرجيلا. فالنازحون في هايتي بحاجة إلى حلول دائمة الآن لتلبية احتياجاتهم السكنية، بما في ذلك وضع حد لعمليات الإخلاء القسري. وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً الوفاء بالالتزامات المالية التي تعهد بها في مؤتمر المانحين في مارس/آذار 2010 لمساعدة الهايتيين على استرداد حياتهم.

بادروا بالتحرك فوراً

وقّعوا البطاقة البريدية المرفقة في منتصف النشرة، وابعثوا بها، وادعوا الرئيس ميشال مارتيلي إلى وقف جميع عمليات الإخلاء إلى حين إقرار الضمانات اللازمة لحماية الحقوق الإنسانية للأهالي. وبإمكانكم قراءة تقريرنا الجديد ومشاهدة شريط الفيديو قريباً على:

bit.ly/Haiti-forced-evictions

نازحون يحتجون على التهديد بالإخلاء القسري من مخيم للمهجرين في قرية غريس، بورت – أو – برينس.

© Amnesty International

© Amnesty International

فوق: أطفال محتجزون لدى ميليشيا مسلحة في مركز اعتقال بورشادة، ليبيا، مايو/أيار 2012. حيث يعتقل أكثر من 1000 رجل وامرأة وطفل لأنهم «مهاجرون بلا وثائق».
أعلاه: امرأة تري منظمة العفو الدولية الندوب التي خلفها الضرب في مركز اعتقال طويشة على جسدها في سبتمبر/أيلول 2012، ليبيا.

أخبار سارة وتحديثات

معاهدة تجارة الأسلحة أقرب خطوة إلى التحقيق

في نوفمبر/تشرين الثاني، وفي أضخم استعراض للدعم لمبدأ تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة، صوتت الحكومات في «اللجنة الأولى المعنية بنزع الأسلحة» التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك، لصالح الانتهاء من صياغة معاهدة تجارة الأسلحة في مارس/آذار 2013.

وأعلنت خمس من الدول «الست الكبار» المصدرة للأسلحة، وهي الصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، دعمها لمشروع القرار، بينما انفردت روسيا بالامتناع عن التصويت.

وحتى قبل البدء بالتصويت، كانت 105 دول قد وضعت توقيعها على مشروع القرار، الذي صاغته شراكة حكومات كل من الأرجنتين وأستراليا وكوستا ريكا وفنلندا واليابان وكينيا والمملكة المتحدة، وتظافرت في رعايته 98 دولة أخرى. ولم تصوت أي دولة ضد القرار.

وهذا هو الفرسخ الأخير في مسيرة حملة منظمة العفو الدولية وشركائها التي استمرت 17 سنة من أجل إنجاز معاهدة لتجارة الأسلحة تساعد على حماية البشر من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء تفشي القمع المسلح وعند اندلاع العنف، وتفجر الصراعات في شتى أنحاء العالم.

محكمة يابانية تبرئ رجل نيبالي من تهمة القتل

أخيراً، برأت محكمة طوكيو العليا، في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، ساحة العامل النيبالي المهاجر غوفيندا براساد مايناليي، الذي قضى 15 سنة من عمره في سجن ياباني بتهمة ارتكاب جريمة لم يرتكبها.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أثارت بواعث قلقها، في مرحلة مبكرة من القضية، بشأن حرمان غوفيندا مايناليي من حقه في محاكمة عادلة. حيث حيل دون اتصاله بالمحامين عقب القبض عليه، وتعرض للضرب على أيدي الشرطة أثناء جلسات استجوابه. وأثناء محاكمته، أخفى الادعاء العام أدلة حاسمة تتعلق بالحمض النووي كان من الممكن أن تساعده في دفوعاته.

كما دأبت منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة، على السواء، وبصورة متكررة، على دعوة اليابان إلى إلغاء نظام «السجن البديل» الذي تعتمده، أو إلى تعديله بصورة جوهرية، حيث يجيز النظام احتجاز الشخص المشتبه به لمدة تصل إلى 23 يوماً دون توجيه تهمة إليه، وعدم السماح للمحامين بزيارته إلا على نحو محدود. وقد التأم الآن شمل غوفيندا مايناليي مع أفراد عائلته في نيبال.

استمرار صدور قرارات العفو عن سجناء ميانمار

كان سجينا الرأي يو ميينت آي وساو كياو كياو مين بين 50 سجيناً أفرج عنهم في سياق قرارات جديدة بالعفو عن السجناء صدرت عن سلطات ميانمار في نوفمبر/تشرين الثاني.

وكان يو ميينت آي، وهو أحد مؤسسي «شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان والداعين إليها»، يقضي مدة حكم بالسجن المؤبد منذ 2008 نتيجة لأنشطته السياسية السلمية. كما ألغيت رخصة ممارسة المهنة للمحامي والمدافع عن حقوق الإنسان ساو كياو كياو مين، بزعم ازدراء المحكمة في 2008. وحكم عليه، في أغسطس/آب 2012، بناء على ذلك، بالسجن ستة أشهر. وقد أعلنت حكومة ميانمار أنها بصدد عقد مشاورات ما بين الهيئات الحكومية لإعادة النظر في التهم والعقوبات الموجهة ضد السجناء الذين ما زالوا يقبعون وراء القضبان.

وفي هذا السياق، قالت إيزابيل أرادون، نائبة مدير برنامج آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العفو الدولية، إنه «بينما يشكل هذا تطوراً إيجابياً، فإننا نحض سلطات ميانمار على الإفراج عن جميع سجناء الرأي الذين ما زالوا وراء القضبان فوراً ودون شروط».

إقرأ رسالتنا المفتوحة إلى سلطات ميانمار، التي دعونا فيها إلى إقرار آلية للمراجعة بشأن السجناء على: bit.ly/Myanmar-letter

© Gry Monica Hetsevik/Amnesty International

30,000 توقيع من أج

لم يتمكن آلاف الناشطين من وقف آخر عمليات الإخلاء القسري للروما في إيطاليا. ولكننا لن نتوقف عن ممارسة الضغوط للحيلولة دون حدوث ذلك مجدداً.

في ساعة مبكرة من صباح 28 سبتمبر/أيلول 2012، وعقب أشهر من الاحتجاجات، قامت الشرطة في نهاية المطاف، ترافقها الجرافات، بإغلاق مداخل تور دي تشينتشي – مخيم الروما الواقع على أطراف العاصمة الإيطالية، روما، الذي تحدثنا عنه في عدد سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول من النشرة الحية.

رانتشيسكو سيديتش، البالغ من العمر 23 سنة، شهد عملية هدم الحاوية التي عاش فيها معظم حياته تقريباً. وقال لنا ما يلي: «عشت طفولتي في تور دي تشينتشي. وتزوجت هناك. ثم، وفي خمس دقائق، قاموا بتدمير كل شيء. والآن، إذا شاهدت صوراً للمخيم، أجهش بالبكاء».

كان واحداً من نحو 250 شخصاً – جميعهم من أصول بوسنية، ولكنهم يقيمون في إيطاليا منذ أوائل التسعينيات – ونقلوا في ذلك اليوم إلى مخيمين آخرين أقامتهما السلطات. أحدهما، ويدعى باربوتا، محاط بالأسيجة وبكاميرات المراقبة

أشخاص يتلقون المكالمات الهاتفية ليلاً أثناء برنامج التلفزيون النرويجي لجمع الأموال الذي نظمه الفرع النرويجي للمنظمة، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2012. ويعني الكرم الذي جاد به ملايين النرويجيين أن المنظمة سوف تتلقى ما يربو على 30 مليون دولار أمريكي لتمويل عملها من أجل تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد قام ما يربو على 100,000 متطوع بقرع أبواب مليوني بيت وهم يحملون الصناديق لجمع الأموال، بينما كرست «مؤسسة التلفزيون النرويجي»، وهي شركة البث الإذاعي والتلفزيوني الوطنية للنرويج، ثماني ساعات تلفزيونية ونصف الساعة لهذا الغرض. وتعليقاً على هذا الجهد، قال سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية: «هذه نتيجة خيالية. وكلنا نشعر بالفخر وبالتواضع حيال هذا الكرم والدعم الرائعين».

ـل طائفة الروما في إيطاليا

التلفزيونية، ويقع بمحاذاة مدرج مطار روما. والثاني، ويدعى كاستيل رومانو، أبعد من الأول، ولا تصل إليه الحافلات.

ذكرتنا عملية الإخلاء بحجم التحدي الذي أمامنا. ولكن بمجرد المبادرة بالتحرك، أظهر الناس على صعيد العالم بأسره كيف أن التضامن يمنح القوة لأشخاص مثل فرانتشيسكو كي يواصلوا الكفاح من أجل حقوقهم. بدأنا في سبتمبر/أيلول بإطلاق تقريرنا الموجز المعنون «على الحافة: روما، الإخلاء القسري والفصل العنصري في إيطاليا»، وتبعه إعلان يوم عالمي للتحرك بشأن إيطاليا.

ونتيجة لذلك، فقد تضطر الحكومة الإيطالية إلى الاستعداد لقضاء بعض الوقت كي تضع حداً لسياسات الإخلاء القسري والفصل التي تستهدف بها الروما. فقد وقّع ما يربو على 30,000 ناشط، من شتى أنحاء العالم، مناشداتنا وبطاقاتنا البريدية التي تطلب من رئيس الوزراء قضاء دقيقة واحدة فقط لمعالجة المسألة. وثلاثون ألف دقيقة تعني 500 ساعة، أو قرابة ثلاثة أسابيع.

وبينما كانت النشرة الحية في طريقها إلى المطبعة، كانت هناك خطط تتبلور لتسليم هذه المناشدات والبطاقات البريدية إلى الحكومة في روما، يوم 22 ديسمبر/كانون الأول. وسيكون المقيمون السابقون في تور دي تشينتشي حاضرين هناك، ومعهم أفراد من مجتمعات الروما الأخرى ممن يتعرضون حالياً لخطر الإخلاء القسري.

إن الضغوط تتصاعد حالياً على رئيس الوزراء. وقد قامت منظمة العفو الدولية في الآونة الأخيرة بتسليم محكمة روما المدنية تقريراً موجزاً، وستقرر قريباً ما إذا كان وضع الناس في مخيم لا باريوتا، وما يرافق ذلك من ظروف، يمثّل ضرباً من ضروب التمييز.

كما نقوم بمطالبة المفوضية الأوروبية بمباشرة إجراء بشأن التعدي على الحقوق ضد إيطاليا استناداً إلى المعاملة التمييزية ضد أشخاص من الروما. إذ نعتقد أن إيطاليا قد خرقت توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالمساواة بين الأعراق، ونطلب من الاتحاد الأوروبي ممارسة الضغوط على إيطاليا كي تفسح المجال أمام أبناء الروما لالتماس الحصول على سكن مناسب من دون تمييز.

وما لم تستجب الحكومة لنداءاتنا بأن تصحو، سيكون على الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولياته في حماية حقوق أبناء الروما في إيطاليا. وكما قال والد فرانتشيسكو، فريد: «سأمضي قدُماً في البحث عن حل، من أجل العدالة، وحقوق الإنسان، ومن أجل مكان نستطيع العيش فيه». ومعه، سيواصل ناشطون على نطاق العالم بأسره السير على ذاك الطريق.

آية مسافة تفصل روما عن نيروبي؟ شاهدوا شريط الفيديو، حيث التقى فريد مع جيرانيه: رجلان يواجهان الإخلاء القسري فوق قارتين منفصلتين. قوموا بزيارة bit.ly/roma-italy.

وقوموا بتنزيل بروشور العار الأوروبي بشأن السكن من الموقع bit.ly/euroshame.

«لا بد لنا من مواصلة النضال من أجل العدالة».

أنغخانا نيلافاجيت، حول عملها من أجل وضع حد لعمليات الاختفاء في تايلاند.
الصفحتان 16 – 17

منظمة العفو الدولية